الهنـد

التغيرات الوزارية الاخيرة في الهند طرحت تساؤلات عديدة على بساط البحث، لعل ابرزها تلك التي تتناول مستقبل رئيسة الوزراء انديرا غاندي السياسي والشعبي واحتمالات تخلي السيدة الاولى عن مركز الصدارة في القيادة الهندية، اضافة الى المخاطر الدولية الجدية التي قد تنشأ بسبب النزاعات القبلية والاقليمية المتزايدة، مما يدفع البلاد نحو التفتت والانقسام.

لقد جاءت الانتخابات النيابية المحلية التي جرت منتصف الشهر الماضي وشارك فيها ٥٠ مليون ناخب هندي، اي ما يعادل ١٥ في المئة من مجموع عدد الناخبين، لتلقن رئيسة الوزراء درساً لا يقل في اهميته عن الهزيمة التي منيت بها عام ١٩٧٧ حين فقدت ثقة الناخبين. فقد مهدت انتخابات ولايتي «اندرابراديش» و «كارناتاكا» الطريق لعودة غاندي الى السلطة عام ١٩٨٠، الا انهما امتنعا هذه المرة منحها التأييد المطلول، بل وساهمتا على الاطاحة باغلبية مرشحي حزب المؤتمر الحاكم، وبهذا تكون رئيسة الوزراء فقدت آخر معقلين حصينين بالنسبة لها قبل عامين من انتهاء فترة رئاستها الحالية.

ان فقدان الولايتين اللتين ظل فيهما حزب المؤتمر سيداً مطلقاً منذ ما يزيد عن ٣٥ عاما، عكس ازمة كبيرة داخل صفوف الطاقم الحاكم الذي سارع الى اجراء تعديلات وزارية، استبدلت بموجبها اقصاء ٧

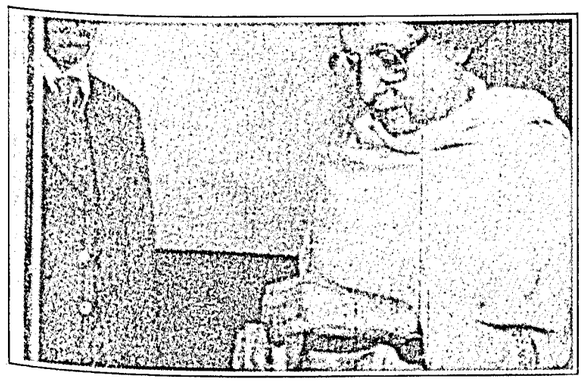

انديرا غاندى وحدة البلاد

التعبيرات الوزارية الاخيرة: تساؤلات تتعلق بمستقبل وحدة البلاد

أعضاء في الحكومة بين وزير ونائب وزير واستبدالهم بآخرين. ولا شك ان هذا الاجراء سمح لرئيسة الوزراء التخلص بلباقة من بعض رؤساء حكومات الاقاليم، الذين تورط بعضهم في عدد كبير من فضائح عمليات الرشوة واستغلال السلطة لمصالحهم الشخصية، من اجل احداث نوع من الصدمة داخل الرأي العام الهندي نحو انعكاسات الهزيمة الانتخابية الفادحة التي لحقت بحزب المؤتمر الحاكم.

الا ان عمق الازمات والمشاكل التي تعاني منها البلاد حاليا، تعود في جوهرها الى السياسة الاقتصادية المتبعة، وبخاصة على صعيدي الزراعة والصناعة، القطاعان اللذان شهدا انخفاضاً حاداً في نسبة النمو، والانخفاض في مستوى المعيشة، رغم تطبيق برنامج النقاط العشر الذي وضعته الحكومة للنهوض بمستوى القطاعات الحيوية في الاقتصاد الهندي.

ان الامور لم تقف عند هذا الحد من السوء فقد رافقت عملية الانتخابات الاقليمية ظاهرة الانتماءات القبلية والاقليمية والطائفية التي عبرت عن استيائها من السلطة المركزية، وجاهرت بمشاعرها في الدعوة الى الاستقلال والمطالبة من جديد بتعميم بعض اللغات المحلية. وما الشعار الذي رفعه حزب «تيليغوديام»: «اقليم اندرا لسكان اندرا»، الا بمثابة تهديد لوحدة البلاد القومية. ويبدو ان اصابع الاتهام التي وجهتها السلطات الهندية مؤخراً الى وكالة المخابرات المركزية الاميركية، تنطوي على قدر كبير من الصحة. وطبقاً للصور الذهنية طرحته الوكالة، فان تسعير الخلافات الطائفية وتأجيج الميول الانفصالية ينبغي ان يترافق مع «نشاط مختلف العناصر والمجموعات المتطرفة التي تسعى الى سلخ المناطق الشمالية الشرقية للبلاد».

لذلك فانه حتى لو نجح حزب المؤتمر الحاكم في اعادة اللحمة الى صفوفه تمهيداً لخوض الانتخابات المقبلة، الا ان الاوضاع الفعلية المعاشة وان لم تهدد وحدة البلاد بشكل مباشر فانها قد تهدد استقرار هذه الوحدة.

يد المساعدة، وليس باقة ورد للعصابات الافغانية المسلحة!

يأتي لقاء الرئيس الاميركي رونالد ريغان بقيادة العصابات المناهضة للثورة في افغانستان الاسبوع الماضي، تصعيدا فعليا لتوسيع نطاق الحرب المعلنة ضد افغانستان مما يسهم في استمرار عدم الاستقرار في المنطقة.

لقد مثلت افغانستان احدى نقاط التصادم في علاقة الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفياتي وذلك منذ اواخر عهد الرئيس الاميركي السابق كارتر، حين اقدمت الحكومة السوفياتية على تلبية طلب السلطة الشرعية في كابول ونجدتها ضد القوى المعادية الخارجية، فكانت المقاطعة الاميركية لالعاب دورة الاولمبياد في موسكو، فضلا عن القرار القاضي بمنع تصدير الحبوب الى الاتحاد السوفياتي، ليشكلا احتجاجا رسميا على المعونة السوفياتية لنظام الحكم التقدمي في افغانستان.

لذلك نجد ان اللقاء الاخير يتزامن مع الموقف السوفياتي الايجابي الذي اكد على انسحاب قواته من الاراضي الافغانية، كونه وجود مؤقت ومرتبط بانهاء التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لافغانستان مما يزيد من عدم الاستقرار على الحدود الجنوبية للاتحاد السوفياتي.

وقد علقت وكالة تاس السوفياتية على لقاء ريغان الذي لم يخف ارتياحه لاجراء محادثات مع الارهابيين بل حرص على ان يأخذ الصور معهم. واضافت ان البيت الابيض احاط هذا اللقاء الاستفزازي بستار من السرية التامة. ولا يشك احد ان المقصود منه هو توسيع واشنطن الى حد كبير مساعداتها الى العصابات المعادية للثورة من اجل القيام بغارات وحشية ضد اراضي افغانستان انطلاقا من الاراضي الباكستانية المجاورة، كما اكد على ان مجلس الشيوخ والنواب في الكونغرس الاميركي اقرا تقديم مساعدات مادية وعسكرية للعصابات الافغانية.

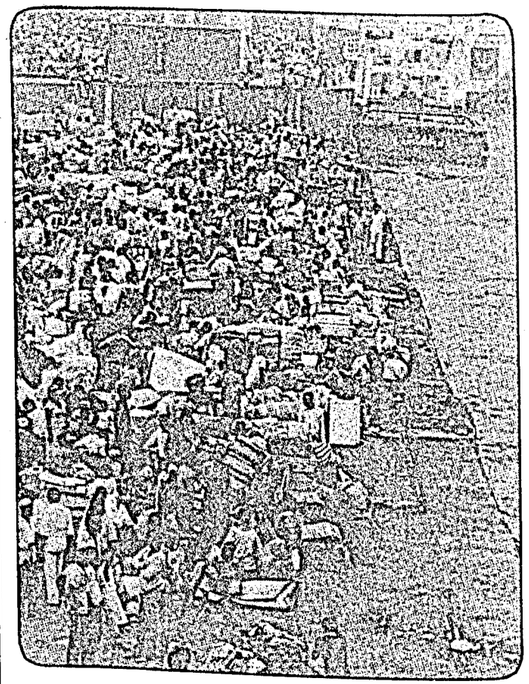

ينتظرون دورهم للعودة

نيجيريا

سراب الذهب اختفى في تراب نيجيريا

فجأة، في ١٧ كانون الثاني الماضي ظهر وزير الداخلية النيجيري على شاشة التلفزيون، واعلن قرار بلاده: «على جميع الاجانب المقيمين بطريقة غير شرعية مغادرة البلاد خلال خمسة عشر يوما».

وبدا الامر مروّعا لاكثر من مليون اجنبي يعملون في البلاد، اذ ينبغي عليهم، ودون اي تأخير، ان يجمعوا حقائبهم وينقذوا جلودهم من هراوات الشرطة وارهاب رجال الامن، والمشرفين على الحملة، فهل يتحقق لهم ذلك، بعد ان فشلوا في الامساك بحلم الخلاص من الجوع والبطالة وندرة العمل في اوطانهم.

في بلدان افريقيا الغربية ثمة هجرة دائمة عبر الحدود بحثا عن الخبز، او هربا من ظلم السلطات، لكن الهجرة تركزت هذه المرة في السبعينات، اذ تدفقت القارة. لذا قصدها كثيرون من العمال والحرفيين والموظفين، من غانا وتشاد وتوغو وبنين. لكن نجم نيجيريا الذي خطف الابصار هوى بسرعة غير متوقعة، حين انخفض انتاجها النفطي الى الثلث، وانخفض ايضا، الى اقل من السعر الرسمي الذي حددته منظمة «اوبيك»، فاضطرب الامن، وعم الركود، وشهدت البلاد هزات اجتماعية..

وبدأت اضخم هجرة قسرية في تاريخ افريقيا، منذ عهد شاكا ملك الزولو، الذي هجّر منافسيه في منتصف القرن التاسع عشر..

وفسرت الحكومة النيجيرية اجراءها هذا بان الاجانب اساءوا الى حرية الحركة التي وفرتها لهم اللجنة الاقتصادية لدول افريقيا الغربية، كما اساءوا الى الوضع الامني للبلاد، وارتكبوا جرائم عديدة، وشكلوا عبئا ثقيلا، ومصدرا للتوتر.

ويفسر بعض المراقبين قرار نيجيريا بانه وسيلة لتوفير فرص العمل للنيجيريين انفسهم. اضافة لما ستجلبه مشاكل الانتخابات في آب القادم، وهي الثانية منذ عودة الحكم المدني في عام ١٩٧٩، ويشير صحفي نيجيري الى ان دافع التهجير كان سياسيا اكثر من اي شيء آخر.

الرحيل

في صباح اليوم التالي للقرار، كانت آلاف الباصات وسيارات الاجرة الصغيرة والشاحنات، تغص باعداد هائلة من البشر الذين احتشدوا متزاحمين في الطرقات مع امتعتهم واغراضهم، وقدر عددهم بحوالي مليونين، توقف بعضهم عند بوابة الميناء بانتظار السفن التي ستقلهم الى مواطنهم الأصلية، والبعض الآخر حمل حقائبه واتجه نحو بلاده سيراً على الأقدام. وكان هناك شباب في العشرين أخذوا ينشدون الأغاني للحفاظ على معنويات معتدلة.

غير ان الأمر تم كما توقع هؤلاء الجياع الذين قدموا من مناطق نائية جافة، حالمين بالعيش في ارض، ومضى فيها شعاع النفط مثل شهاب، اذ تأخرت عمليات «الشحن» عبر البحر، وتعرض المرحلون الى هجمات الشرطة، الى سباطهم وهراواتهم، والى عمليات سرقة ونهب، والى التعب والارهاق من شدة العطش والجوع. كما تفشى في اوساطهم مرض الكوليرا. يقول احد الغانيين: «منذ ستة ايام ونحن هنا، لا نملك نقوداً، ولا نعرف ماذا نفعل خلال الايام القادمة». وفي ميناء لاغوس كان يجلس احدهم برفقة زوجته امام كومة من الامتعة والحقائب الجلدية، قال: جئت الى هنا عام ١٩٨١، وجدنا عملا، وها هم الآن يجبروننا على تركه، تركنا منزلنا ايضا، بانتظار السفينة»

لا خيـار لدينـا

يقول اخر: «تعرضنا الى الأضرب من قبل الشرطة، لم يكن لدينا خيار تزاحمنا لاننا نعرفهم، ولم يمنحونا الوقت الكافي للرحيل» وقد روى بعض الوافدين الذين زاروا اماكن تجمعات المهجرين، انهم شاهدوا مناظر مرعبة للعملية، في وقت كان المهجرون يعانون من نقص الاغذية والتجهيزات الطبية والماء.

واشارت التقارير الرسمية من غانا والصليب الاحمر الى ان المهجرين تعرضوا فعلا الى القمع والسرقة والضرب بالسياط، كما اشارت مصادر رسمية الى ان هذه الاعداد الهائلة قطعت ١٩٢ كيلومترا على الطريق الساحلي عبر بنين لاجتياز «الخط الاحمر» الذي وضعته السلطات النيجيرية، في ظروف بالغة القسوة..

وعلى الفور استقبلت غانا المهجرين بعد رحلة دامت اسبوعين توفي على اثرها اثنا عشر شخصا، وغرق في البحر ستة وعشرون آخرون نتيجة للازدحام والانهاك.

في هذا الوقت ناشدت منظمة الوحدة الافريقية الحكومة النيجيرية ان تمنح وقتاً اكبر لاستمرار عملية التهجير من اجل تنظيمها، ووصفت وزارة الخارجية التشادية العملية بأنها كانت «مفاجئة، ومتوحشة». كما انتقدت الكنيسة الكاثوليكية في روما الاجراءات النيجيرية وقالت انها «وحشية ولا انسانية». وحثت الحكومة الايطالية للقيام بعمل دبلوماسي عاجل، كما طلبت من الصليب الاحمر تقديم المعونات الطبية والغذائية.

بينما تابع المسئولون النيجيريون الدفاع عن قرار بلادهم، اذ ابلغ نائب مندوب نيجيريا لدى الامم المتحدة ان القرار استهدف المهاجرين غير الشرعيين الذين لا يعملون، وقال انه بخلاف ما تشره وسائل الاعلام فان القرار اتخذ بعد مشاورات مع الدول المعنية.

أزمـة وطنيـة

ولم يكن الأمر سهلا بالنسبة لغانا، اذ ينبغي عليها ان توفر السكن والاغذية والعمل لحوالي مليون شخص، في وقت تعاني فيه من ازمة اقتصادية عنيفة، فقد اعلنت انها تواجه «ازمة وطنية» ودعت دول العالم الى مدها بالاغذية لاطعام مواطنيها المبعدين.

وناشدت في رسالة الى الامانة العامة للامم المتحدة المجتمع الدولي تزويدها بالمساعدات كي يكون بمقدورها مواجهة المتطلبات الضرورية اذ ان البلاد قبل وصول المبعدين كانت تواجه صعوبات كبيرة في اطعام سكانها البالغ عددهم ١٢ مليون نسمة بسبب الجفاف الذي يعم البلاد.